يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل المفهوم والمصاديق

د. غانم هاني كزار الناصري
المديرية العامة للتربية في محافظة بابل

Forgiveness in the seconds is unforgivable in the early concept and mysticism

Lect. Dr. Ghanem Hani Gzar al–Nasiry
Directorate General of Education in the province of Babylon
asmh8234567@gmail.com

Abstract:

Praise be to God, the owner of the king, arrived to God on the good of your creation, Muhammad al-Manji of the destruction, and on his family and companions who reflected their lights injustice injustice, but after:

There is no doubt that the Arab scientists have efforts that no one denies. They studied Arabic thoroughly and thoroughly, and they made rules, judgments and principles according to the most common and steady, after they took it from the mouths of its Arab people.

However, there are grammatical phenomena that still need to be revealed, studied, searched and explored. Some of these phenomena have brought to my attention that it is permissible in seconds to do what is not permissible in the first, or in other words, the ablution in the ablution is unforgivable in the ablution; It is not permissible for the respondent to respond, and since I followed this phenomenon in its madhhab, I found sporadic references to it, and I saw that it is a study material, so I searched the question of what is forgiven in the second and unforgivable in the first and the Arabic. And I do not claim that I have investigated all that has been said The issues of this phenomenon in the grammatical heritage, but addressed to a number of them I see the purpose of the purpose that came for this research is to demonstrate this linguistic phenomenon, and arranged these issues on the basis of abundance and few, and God is the guardian of success is my account and the blessings of the Prophet and yes.

Keywords: child, follower, second, early, grammatical industry.

الملخص

مما لا شك فيه أنّ لعلماء العربية جهودًا لا أحد ينكرها، في تأصيل القواعد وبناء نظام اللغة، فقد درسوا العربية دراسة مستفيضة ودقيقة، وجعلوا لها قواعد وأحكامًا وأصولًا على وفق الكثير الشائع المطرد، بعد أنْ أخذوها من أفواه أهلها العرب الخلص الأقحاح، مستندين في ذلك كلّه إلى ركني العربية المكينين السماع والقياس.

بيد أنّا نجد ثمة ظواهر نحوية ما زالت بها حاجة إلى مزيد من الكشف والدراسة والبحث والتنقيب، ومن تلك الظواهر التي لفتت انتباهي قاعدة يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل، أو بعبارة أخرى يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع؛ فقد يرد التابع بصورة لا يجوز أنْ يرد فيها المتبوع، ولمّا أنْ تابعت هذه الظاهرة في مظانها وجدت إشارات متفرقة تتردد إليها فرأيت أنْ يكون جمع شتات هذه الإشارات وتبويبها وتحقيق الرأي فيها مادة للدراسة، ووسمت البحث فيها بـ**(يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل المفهوم والمصاديق)**؛ ليستجلي حقيقة هذه الظاهرة ويتكفل إبرازها ويكشف عن جوانبها ونواحيها، ولا أزعم أنّي استقصيت كلّ ما ورد من مسائل هذه الظاهرة في التراث النحويّ، وإنّما تصديت لعدد منها أراها تفي بالغرض الذي جاء من أجله هذا البحث وهو تبيان هذه الظاهرة اللغوية، وقد رتبت هذه المسائل على أبوابها النحوية بحسب كثرة المسائل فنازلًا، والله ولي التوفيق هو حسبي فنعم المولى ونعم النصير.

كلمات مفتاحية: التابع، المتبوع، الثواني، الأوائل، الصناعة النحوية.

توطئة

شاع لدى العلماء النحويين والمفسرين استعمالهم عبارة (يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل)، وهذه العبارة يتقابل فيها ركنان هما الأوائل والثواني، وهم يعنون بالأوائل المتبوعات، وبالثواني التوابع، والدليل على ذلك أنّهم يستعملون هذه العبارة بلفظ آخر هو: يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع؛ فقد لاحظ العلماء أنّ التابع قد يرد في موضع لا يمكن أنْ يرد فيه المتبوع، فقرّ في أذهانهم أنّه يجوز في التابع ما لا يجوز في متبوعة، أيْ: يتسامح ويتساهل في التابع ما دام تابعًا ما لا يتسامح فيه لو صار متبوعًا أيْ: أصلًا مقصودًا، وقد صارت هذه العبارة كأنّها أصل من أصول النحو العربي، ولا أقصد بالأصول هنا أدلة علم النحو وهي الأصول المنهجية والأدلة الإجمالية التي قام عليها علم النحو، وإنّما أقصد بها الأحكام والقواعد الكلية التي استنبطها العلماء باستقراء كلام العرب الفصحاء.

إنّ العلاقة بين التابع والمتبوع هي علاقة أصل وفرع، فالمتبوع يعد أصلًا من حيث الإعراب، و(الأصل هو أوّل يبنى عليه ثان)[1]، ويعد التابع فرعًا في استحقاق الإعراب، و(الفرع هو ثان يبنى على أول)[2]، فالفرع حكمه حكم الأصل لا يمكن أنْ ينفك عنه، أيْ إنّه يعرب بإعراب سابقه لأجله، ونظام العربية يوثق هذه العلاقة بينهما ويقويها بطرائق مختلفة لعلّ من أهمها وأظهرها العلامة الإعرابية.

فالتوابع إذن هي الثواني المساوية للأوائل - المتبوعات - في الإعراب بمشاركتها لها في العوامل؛ إذ إنّها ليست هي الأصل في القصد، وإنّما هي من لوازم الأول وكالتتمة له، ففي قولنا: قام زيدٌ العاقلُ، نجد عامل الرفع في(زيد) هو الفعل المسند إليه، وقد ارتفع(العاقل) بما قبله أيضًا، ؛ لأنّه تابع لـ(زيد)، فالإسناد في مثل هذا إنّما هو للاسم في حال وصفه، فصارا بناء على ذلك كأنّهما اسم واحد في الحكم، ولو كان الثاني(العاقل) مقصودًا لكان الفعل قد أسند إلى اسمين وذلك محال، ونظير ذلك أنّ السيد ذا العبيد والأتباع إذا ما دعي إلى وليمة فإنّ العبيد والأتباع ينالون من الكرامة مثل ما ينال سيدهم، بيد أنّ ما نالهم كان بحكم التبعية؛ لأنّ المقصود بذلك سيدهم لا هم، ولكنهم كأنّهم ليسوا غيره؛ إذ إنّهم من لوازمه، كذلك ها هنا الإعراب يدخل التابع والمتبوع بيد أنّ المتبوع يحكم له بالأصالة والتابع يحكم له بالفرعية، وأنّه تكملة الأول[3].

وعلى الرغم من أنّ الثواني تتبع الأوائل في الإعراب ولا تفرد بحكم خاص؛ لأنها غير مقصودة بنفسها بل المقصود غيرها، قد ترد في مواضع لا يجوز أنْ ترد فيها الأوائل، وقد استند العلماء إلى قاعدة(يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل)، في تخريج الكثير من المسائل النحوية، وذلك نحو(أنْ يعطف قياسًا على المجرور بربّ، وبكم، وعلى النكرة المجرورة بكلّ، وأيّ: اسم مضاف إلى ضميرها)[4]، نحو: ربّ رجل وأخيه منطلقين، وكلّ شاة وسخلتها بدرهم، وقول الشاعر[5]:

وأيُّ فَتى هَيْجَاءَ أنْتَ وَجَارِهَا إذَا مَا رجَالٌ بالرِّجَالِ استقَلَّتِ.

ولا يجوز إعادة أيّ وكلّ وربّ مع الثاني، فلا تقول: ربّ أخيه، ولا كلّ سخلتها، ولا أيّ جارها[6]؛ إذ لا تضاف(أيّ، وكلّ) إلى معرفة مفردة، ولا تجرّ(ربّ) سوى النكرات[7]، ومن ذلك أيْ مما يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل نحو قوله :ﷺ ﴿**يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾[سبأ]، وقولنا: يا أخانا الحارث، ويا أيّها الرجل أحمد ومررت بكلا أخويك زيد ومحمد، فإنّ مثل هذا لا يصح أنْ يرد فيه التابع في موضع المتبوع، فلا يقال: يا الحارث، ولا يا أيها أحمد، ولا مررت بكلا زيد ومحمد[8]، ومن ذلك ما نجده في قول السيرافي(ت368هـ): (وقد أجاز سيبويه" هذا الضاربُ الرجلِ زيدِ " على عطف البيان، وإنما جاز في الاسم الثاني الجر، وإنْ لم يكن

(1) رسالة الحدود: 73.
(2) المصدر نفسه: 73.
(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 218/2.
(1) شرح الرضي على الكافية: 293/2.
(2) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه 55/2، والأصول في النحو 39/2.
(3) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 54 ــ 55.
(4) ينظر: مغني اللبيب 909.
(5) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها 156.

فيه ألف ولام؛ لأنه تابع للاسم الذي قبله، ولم يلِ اسم الفاعل، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنّك تقول: يا أيها الرجل ذو الجمّة " فتجعل " ذو الجمّة " نعتًا للرجل ولا يجوز أنْ يقع موقعه، وتقول: " يا زيد والرجل "، ولا يجوز أنْ يقع موقع الأول؛ لأنك لا تقول: يا أيها ذو الجمّة، يا الرجل)[1].

من هذا يتضح أنّه قد يغتفر ويتسامح ويتساهل في الأشياء إذا كانت تابعة ما لا يتسامح ويتساهل فيها لو كانت هي المقصودة في أنفسها أيْ متبوعة، وفي كلامنا الآتي سنفصل القول على بعض هذه المسائل وغيرها؛ لنبيّن سبب هذا الاغتفار في التابع وعدم اغتفاره في المتبوع، وهل هذه القاعدة مطردة ؟.

ما يتعلق بعطف النسق.

ـ العطف على منصوب(حتى).

للعلماء في(حتى) كلام طويل متشعب، فيه أخذ ورد وتأييد وتفنيد وما إلى ذلك، وكفانا قول الفراء(ت207هـ) فيها: (أموت وفي نفسي شيء من حتى)[2]، وهي من الحروف التي تعمل مرة ولا تعمل أخرى، وتستعمل على ثلاثة أوجه، **أحدها:** الابتداء، **وثانيها:** العطف، **وثالثها:** الجر فتكون من عوامل الأسماء الخافضة بمنزلة(إلى)، ومعناها منتهى ابتداء الغاية، نحو قوله ﷻ : ﴿**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾[القدر]، وممّا يؤيد كونها هي الجارة بنفسها حذف ألف (ما) الاستفهامية في نحو قولهم: حتام[3].

وممّا انفردت به (حتى) وقوع الفعل المضارع المنصوب بعدها، نحو قوله: ﷻ ﴿**قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**﴾[طه]، وانتصاب الفعل بعدها بـ(أنْ) لازمة الإضمار وجوبًا على رأي جمهور النحويين، والتقدير: إلى أنْ، وإنّما كان النصب بـ(أنْ) مضمرة لا بـ(حتى) نفسها من قبل أنّ (حتى) قد ثبت أنّها من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وكذا العكس[4]، بيد أنّه قد تظهر(أنْ) مع المعطوف على منصوب(حتى) وإنْ كان لا يجوز ظهورها بعد (حتى)؛ لأنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، أيْ إنّ العامل ينصب على التابع والمتبوع انصبابة واحدة؛(لأنك إذا قلت: جاء زيد العاقل تعيّن أنْ يكون العامل فيهما واحدًا؛ لأنّ الاسمين وردا على مدلول واحد وصار زيد العاقل عند من لا يعرفه إلّا بذلك كزيد وحده عند من يعرفه به، فالعامل طالب لهما لأنهما دالان على مطلوبه وبهما يفهم مطلوبه فيعمل فيهما)[5]، وعلى الرغم من ذلك ظهرت(أنْ) مع المتبوع وممّا هو منه قول الشاعر[6]:

حَتَّى يَكُوْنَ عَزِيزًا فِي نُفُوسِهِم أَوْ أَنْ يَبِيْنَ جَمِيْعًا وَهُوَ مُخْتَار.

فذهب الأكثرون إلى أنّ ظهورها في مثل هذا الموضع إنّما سببه أنّ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل[7]؛ (من قبل أنّه إذا كان ثانيًا يكون ما قبله قد وفّى الموضع ما يقتضيه، فجاز التوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أوّل الأمر، فإنّا حينئذ لا نعطي الموضع شيئًا مما يستحقه)[8].

ولكن ثمّ من يرى أنّ (أنْ) في البيت إنّما هي زائدة، وأنّ الفعل (يبين) إنّما نصب بالعطف لا بـ(أنْ)[9].

ويبدو لي في هذا الرأي نظر؛ لأنّ (أنْ) تزاد في مواضع مشهورة ومطردة[10]، وليس في البيت شيء منها، فالقول بزيادتها بلا مسوّغ يعد خرقًا لما أجمع عليه العلماء، ويؤدي إلى فوضوية اللغة وصعوبتها، زد على ذلك أنّ المصدر المؤول يجوز أنْ يكون معطوفًا على

(6) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/ 39.
(1) ينظر: إنباه الرواة عن أنباه النحاة 15/4.
(2) ينظر: معاني الحروف للرماني 134، وشرح المفصل لابن يعيش465/4.
(3) ينظر: مغني اللبيب 169.
(4) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3278/7.
(5) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب 907، وليزيد بن حمار السكوني في الدرر اللوامع 14/2.
(6) ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 8/ 4173، وهمع الهوامع 380/2، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب 546/3.
(7) الأشباه والنظائر 444/2 .
(1) ينظر: مغني اللبيب 907.
(2) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني 197.

خبر (يكون) أيْ: حتى يكون عزيزًا أو بائنًا، لذا أرى أنّ رأي الأكثرين بأنّه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع هو الراجح، والأقرب إلى الاستعمال اللغوي؛ إذ فيه لمحة من التوسع والتيسير، وخلاص من مشكل نحوي لا مفر منه إلّا بالاستناد إلى هذه القاعدة.

وممّا يلاحظ أيضًا أنّ في البيت دليلًا على صحة من يرى أنّ (أنْ) مضمرة بعد (حتى)؛ إذ إنّها ظهرت في المعطوف على منصوبها.

ـ عطف الضمير المنفصل على الظاهر.

للضمائر في العربية أحكام قارة، منها أنّه لا يجوز العدول عن الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل، لأنّ الغرض من الضمائر إنّما هو الاختصار، ولمّا كان الضمير المتصل أقل حروفًا من المنفصل كان أخصر وأخف في النطق من المنفصل، لذا لا يُستعمل المنفصل في المواضع التي يمكن أنْ يؤتى فيها بالمتصل؛ إذ لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد، فلا يجوز أنْ تقول: "ضرب أنت"؛ لأنّه يجوز أنْ يقع هنا المتّصل فتقول: "ضربتَ" فتكون التاء الفاعلة، ولا حاجة إلى الضمير المنفصل "أنتَ"، وكذلك لا تقول: "ضرب زيد إيّاك"، وإنْ فصل بينهما الفاعل الظاهر؛ لأنّ الفصل ليس بلازم، إذ تقدّم الفاعل على المفعول ليس حتمًا لازمًا؛ لأنّه يجوز أنْ تقول: "ضربَك زيدٌ"، فتُقدّم المفعول من غير قُبْح[1]، إذن فالأصل العام الذي يجب مراعاته هو الاتصال في كلّ موضع ما دام إلى ذلك سبيل، وإلى هذا أشار الناظم (ت672هـ) بقوله[2]:

وَفِـي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِـيءُ الْمُنْفَصِلِ إذا تَأَتَّـى أَنْ يَجِـيءَ الْمُتَّصِلِ.

فإنْ جاء ما سبيله هذا منفصلًا في موضع لم يتعذر فيه المتصل جعلوه من ضرائر الشعر[3]، نحو قول الفرزدق[4]:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ فِي دهر الدَّهَارِيرِ.

إذ فصل الشاعر الضمير المنصوب بلا تعذّر؛ وإنّما لاضطراره إلى إقامة الوزن، ولم يأتِ به متصلًا على ما يقتضيه القياس؛ فإنّ الأصل على ما يقتضيه القياس أنْ يقول: "ضمنتهم الأرض"، قال ابن مالك: (فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ)[5].

بيد أنّه يتعين انفصال الضمير إذا لم يتأتَ المجيء بالمتصل، وهذا لا يكون إلّا لمانع منع الاتصال في مواضع مطردة ومشهورة ما يهمنا منها أنْ يقع تابعًا[6]، كقولنا: "جاء زيدٌ وأنتَ، وأكرمتَ زيدًا وإيّاك"، وقوله ﷻ: ﴿**يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ**﴾[الممتحنة] فإنّه لا يصح أنْ يلي الضمير المنفصل الفعل فلا يقال: أكرمت إياك وزيدًا؛ لأنه بمعنى الكاف في: أكرمتك وزيدًا وإنّما صح أنْ يقع هنا منفصلًا؛ لأنّه تابع لا متبوع، (وربّ شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالًا، كالحاج عن غيره، يصلي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح)[7]، والتوابع يغتفر فيها ما لا يغتفر في متبوعها؛ إذ إنّ (التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كأحد أجزائه)[8].

والغريب أنّ أبا حيان (ت745هـ) يرى أنّه إذا قُدِر على الضمير المتصل يجوز أنْ يُعْدَل إلى المنفصل إذ يمكن أنْ يقال: يخرجونكم والرسول، قال: (وإيّاكم: معطوف على الرسول. وقدَّم على(إيَّاكم) الرسول لشرفه، ولأنّه الأصل للمؤمنين به، ولو تقدم الضمير لكان جائزًا في العربيّة، خلافًا لمن خصَّ ذلك بالضرورة، قال: لأنّك قادر على أَنْ تأتي به متصلًا، فلا تفصل إلّا في الضرورة، وهو محجوج بهذه الآية وبقوله ﷻ: ﴿**وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ**﴾[النساء]، وقدّم الموصول هنا على المخاطبين للسبق في الزمان، وبغير ذلك من كلام العرب)[9].

---

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 317/2.
(4) ألفية ابن مالك: 13.
(5) ينظر: ضرائر الشعر261، والتذييل والتكميل 247/2.
(6) البيت من البسيط، ديوانه 361/1.
(1) شرح التسهيل للناظم 156/1.
(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 1/ 367، وأوضح المسالك 107/1، والمقاصد الشافية 294/1 .
(3) مغني اللبيب 80.
(4) شرح الرضي على الكافية 438/2.
(5) البحر المحيط 153/10.

على حين يرى السمين الحلبي (ت756هـ) أنّ انفصال الضمير في مثل هذه الحالة واجب لتعذر الاتصال، وردّ رأي أبي حيان من جهتين:

الأولى: أنّ الآية المبحوث فيها إنّما قصدت ذكر الرسول فقُدّم تشريفًا له وتشنيعًا على مَنْ تجاسر على مثلِ ذلك الفعل الفظيع، فاستحال – والحالة هذه – أن يُجاء به متصلاً.

والثانية: أنّ الكلام في الآية الثانية إنّما جاء على الترتيب الوجودي؛ إذ إنَّ وصية مَن قبلنا قبل وصيتنا، فلمَّا قصد هذا المعنى استحال – والحالةُ هذه– أَنْ يُقْدَر عليه متصلاً[1].

وبدا لي أمر آخر يمكن أنْ يُزاد على ما رُدّ به أبو حيان، وهو أنّ ما جعله العلماء من ضرائر الشعر إنّما هو الضمير الذي يرد في موضع يمكن فيه الاتصال، ومع ذلك يعمد الشاعر فيه إلى الانفصال، كقول الفرزدق المتقدم وقول الشاعر[2]:

أَتَتْكَ عَنَس تَقْطَعُ الْأَرَاكَا إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر؛ لأنه لولا انكسار الوزن لقال: بلغتك، وأمّا ما احتج به أبو حيان فهو من المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير؛ لأنّ العطف من موجبات الانفصال؛ إذ فصل عن عامله بمتبوع، بتعبير آخر أنّه وقع تابعًا، وهذا أمر أجمع عليه العلماء وأبو حيان أحدهم، فهو كما قيل في المثل: يشجّ ويأسو[3].

ـ عطف مضاف إلى ضمير على مجرور (ربّ).

تعد (ربّ) من حروف الجر على الرأي المشهور الصحيح، وقد أورد العلماء في مدوناتهم النحوية أنّ لها أحكامًا تختص بها، منها أنّ مجرورها لا يكون إلّا نكرة موصوفة أبدًا، نحو: رُبّ رجل لقيت[4]، وقد منعوا وقوع المعرفة المظهرة بعدها، وأجازوا أنْ يكون مدخولها المضمر نحو: ربّه رجلًا، وحجتهم في ذلك أنّ المضمر لمّا لم يختص بذكر متقدم صار مشابها للنكرة؛ لما يقتضيه من التبيين بالتفسير، والمعرفة المظهرة لا تقتضي لهذا التفسير، فالمضمر في هذه الحالة كفعل المدح(نعم) ونحوه، فكلاهما لا يعمل في الأسماء المخصوصة، فاحتملت (ربّ) الضمير كما احتمل الفعل (نعم) ونحوه هذا الضمير في نحو: نعم رجلًا زيد[5]، ولو كان مخصوصًا لجاز أنْ نقول: ربّك رجلًا، وربّني رجلًا، وما إلى ذلك، فلمّا لم يجز دلّ ذلك على أنّ (الهاء) غير مخصوص.

واعتل ابن يعيش (ت643هـ) لدخول (ربّ) على (الهاء) بأنّ الضمائر متفاوتة في درجة التعريف، فضمير المتكلم أعرفها وأخصها؛ إذ لا يشارك المتكلم أحد، ثمّ المخاطب،

وإنّما انحط في التعريف عن المتكلم لأنّه يجوز أنْ يكون بحضرته اثنان أو أكثر، ثمّ ضمير الغائب؛ لأنّه يجوز أنْ يكون كناية عن معرفة وعن نكرة[6]، فالضمير في (ربّه) نكرة لكونه مجهولًا مفسرًا بنكرة، ولمّا كان كذلك أيْ مضمرًا على شريطة التفسير لم يجز إظهاره، وأشبه بإبهامه النكرة، فقولنا: ربه رجلًا يحتاج إلى تفسير بغيره فضارع النكرات.

بيد أنّه جاء في العطف ما فيه مخالفة للقياس؛ إذ إنّه لا يجوز في الأوائل، ولكنّه حُكي عن العرب وشاع في كلامهم فصار كانّه قياس مستقيم، فقد نجد معطوفًا على شيء لا يلزم فيه ما يلزمه لو كان هو المعطوف عليه، وممّا هو منه أنْ يعطف على مجرور (ربّ) اسم مضاف إلى

ضمير، نحو: ربّ رجل وأخيه منطلقين، مع أنّ التابع في حكم المتبوع، فهو بمنزلة الاسم الذي دخلت عليه (ربّ) فحقه أنْ يكون نكرة كمجرورها.

(6) ينظر: الدر المصون 111/4.
(1) البيت من الرجز، وهو لحميد الأرقط في كتاب سيبويه 362/2، وبلا نسبة في الخصائص 308/1 .
(2) هذا مثل يضرب لمن يصيب في التدبير مرة ويخطئ أخرى، ينظر: مجمع الأمثال 415/2.
(3) ينظر: رصف المباني 267، والجنى الداني 448 .
(4) ينظر: المسائل الحلبيات 245.
(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 351/3.

وقد اختلف العلماء في هذا الضمير المجرور على ثلاثة أقوال، **أحدها:** أنّه معرفة لكنّه جرى مجرى النكرة، يقول سيبويه (ت180هـ): (وأمّا رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقَين، ففيها قبحٌ حتى تقول: وأخٍ له. والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أنّ قوله وأخيه في موضع نكرة، لأنّ المعنى إنّما هو وأخٍ له فإنْ قيل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائل إلى معرفة، ولكنها أجريت مُجرى النكرة، كما أنّ مثلك مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة، وتقع مواقعها)[1]، **وثانيها:** أنّه نكرة؛ لأنّ قولهم (وأخيه) هو في حقيقة الأمر فرع قولنا: ربّه رجلًا، والضمير (الهاء) في (ربّه) نكرة كما ذكرنا، وما من شك في أنّ الضمير في (وأخيه) نكرة أيضًا، فلم تخرج عن كونها داخلة على نكرة[2]، **وثالثها:** أنّه معرفة، وإنّما اغتفر ذلك في المعطوف من قبل أنّ(ربّ) لم تباشره، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع[3].

وردّ المحقق الرضي (ت686هـ) هذا الرأي بأنّه لو كان كما زعم لجاز لنا أنْ نقول: ربّ رجل والسيّد، وهذا لا يجوز[4].

والملاحظ أنّ الازدواجية في الحالة الصورية أو الشكلية التي وصفها سيبويه بالقبح في هذا الاسم المتحدث عنه وهو المعطوف على مجرور (ربّ) إنّما تتأتى مما يجب أنْ يكون عليه مجرور (ربّ) في الأصل وهو التنكير، ومن الاستعمال اللغوي الذي أقحم هذا الاسم المضاف إلى ضمير في هذا الموضع، فرآه ببصيرته الثاقبة واطمأن له النحوي اللبيب، وأشكل على غيره فرآه بباصرته إذ هو عنده قول غريب عجيب.

أخلص من هذا كلّه إلى أنّ قاعدة يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع التي استند إليها من استند من العلماء في هذا الموضع ليست بنافعة فلا يمكن أنْ يصار إليها، والدليل على ذلك أنّه لو أخذ بها لجاز وقوع الأسماء المعارف الأخر موقعه نحو: ربّ رجل وزيد، وهذا ما لم يقل به أحد من العلماء؛ إذ إنّه لم يثبت في كلام موثوق به.

ـ العطف على الضمير المستتر.

تعددت آراء العلماء ولا سيّما المعربين منهم في عدد من مواضع العطف، وهذا التعدد في الإعراب إنّما مرده إلى اختلافهم في التحليل النحوي الذي يرد العطف فيه، فقد اختلفوا في بعض المواضع في تحديد ما يُعطف عليه، استنادًا إلى المعنى تارة، وإلى ضوابط الصناعة النحوية أخرى، وممّا هو منه ما نجده في قوله ﷻ: ﴿**فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ**﴾[المائدة]، فقد اختلفوا في عطف لفظة (وربّك)، فمنهم من ذهب إلى أنّه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والواو للحال، أو للعطف والجملة لا محل لها من الإعراب لكونها دعائية، والتقدير فيهما: وربّك يعينك على قتالك[5].

ولم يرتضِ بعض العلماء هذا الإعراب وحكموا عليه بأنّه تأويل فاسد لا يتسق ودلالة الآية وسياقها؛ لأنّه خلاف المعنى الظاهر المتبادر إلى الذهن، ولا يساعد قوله (فقاتلا)عليه[6].

ويرى أكثر النحويين أنّه مرفوع عطفًا على الضمير المستتر في الفعل(اذهب) المؤكد بالضمير المنفصل[7]، وقد نص سيبويه على جواز العطف على ضمير الرفع المتصل أو المستتر إذا ما فصل بينهما فاصل بقوله: (فإن نعته حسن أنْ يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ، وقال الله عز وجل: (**اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ**) و(**اسكُنْ أنت وزوجُك الجنة**)[8]. وذلك أنك لمّا وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكده كما قال: قد علمتُ أنْ لا تقول ذاك، فإنْ أخرجتَ (لا) قبُح الرفع. فأنت وأخواتها تقوى المضمَر وتصير عوضًا من السكون والتغيير ومِن ترك العلامة في مثل ضربَ. وقال الله عز وجل: (**لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا**)[9]، حسُن لمكان لا[10].

(1) كتاب سيبويه: 54/2.
(2) ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3040/6.
(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 293/4.
(4) ينظر: المصدر نفسه 293/4.
(1) ينظر: المحرر الوجيز 175/2، وزاد المسير 1/ 534، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل1/ 439.
(2) ينظر: البحر المحيط 471/3، وإرشاد العقل السليم 25/3، وروح المعاني 108/6.
(3) ينظر: البحر المحيط 220/4، والدر المصون 234/4 .
(4) البقرة/35، والأعراف/19.
(5) الأنعام/148.
(6) كتاب سيبويه: 378/2.

واعترض فريق من العلماء على هذا الإعراب بأنّه يؤدي إلى مشكل نحوي؛ لأنّ العطف إنّما هو اشتراك في العامل، أيْ: إنّ المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله، فيلزم رفع فعل الأمر للاسم الظاهر وهذا ممّا تأباه الصناعة النحوية، وبناء على ذلك اختاروا أنْ يكون (ربّك) فاعلًا لفعل محذوف لدلالة (اذهب)عليه، ويكون من عطف الجمل، والتقدير: فاذهب وليذهب ربّك، وحجتهم في ذلك أنّه يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فإنْ لم يصح قُدّر له عامل مدلول عليه بما قبله ويكون من عطف الجمل، ونظّروا ذلك بالمعطوف على الضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو قوله ﷻ: ﴿**لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ**﴾[طه] وما إلى ذلك، وفي الآية المبحوث فيها لا يصح حلول (ربّك) محل الضمير، إذ إنّ فعل الأمر لا يرفع إلّا ضمير المأمور المخاطب، فلا يعطف على فاعله الظاهر[1].

وهذا الاعتراض معترض عليه ومندفع بأمور، **الأول:** أنّ إعرابه فاعلًا لفعل محذوف مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أنّ (ربّك) معطوف على الضمير المستكن في (فاذهب) المؤكد بـ(أنت)، **والثاني:** أنّه لا يشترط لصحة العطف حلول المعطوف محل المعطوف

عليه، لجواز: قام زيد وأنا، وعدم جواز: قام أنا وزيد، **والثالث:** ليس من الواجب تقدير العامل بعد العاطف؛ لصحة: اختصم زيد وعمرو، وامتناع: اختصم زيد واختصم عمرو[2]، **والرابع:** أنّ اجتماع حذف لام الأمر والفعل المضارع شاذ[3] فلا يجوز حمل القرآن عليه، **والخامس:** قد يقال إنّ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل[4].

ممّا سبق يتبيّن لنا أنّ حجتهم بأنّ فعل الأمر لا يرفع الظاهر لا سبيل إلى قبوله؛ إذ يعارض ويناقض ما يرددونه كثيرًا أنّه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، فإذا لم يجز أن يقع الاسم الظاهر فاعلًا لفعل الأمر مباشرة فلا يمتنع أنْ يكون المعطوف على هذا الفاعل اسمًا ظاهرًا، وما ساعد عليه أنّ المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه، فليس ثمّة موجب للتكلف والتقدير، لذا أرى أنّ قاعدة يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع في هذا الموضع أولى لعدم التكلف، ولما فيها من التوسع والتيسير، فضلًا عن أنّ القبح فيها ليس بظاهر وإنّما يظهر بالتقدير.

ما يتعلق بالبدل.

ـ ما يكون المستثنى فيه بدلًا مما نفي عنه ما أدخل فيه.

من مقررات النحويين أنّ الاستثناء إذا ما كان تامًا متصلًا غير موجب وهو المشتمل على نفي أو شبهه فإنّه يجوز في المستثنى فيه النصب أو الإتباع على البدلية من لفظ المستثنى منه، وهو الفصيح الراجح في اللغة[5] بشرط ألّا يتقدّم المستثنى على المستثنى منه، نحو قوله ﷻ: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾[النساء]، وقوله ﷻ: ﴿**وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ**﴾[الحجر].

ولكن إذا ما تعذّر الإتباع على اللفظ لسبب صناعي أبدل على الموضع، وذلك في أربعة مواضع، **الأول:** اسم (لا) النافية للجنس نحو قوله ﷻ: ﴿**لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**﴾[محمد]؛ فلو حملنا لفظ الجلالة (الله) وأشباهه على لفظ النصب الذي توجبه (لا) النافية للجنس على أن يكون بدلًا من لفظ (إله) لحصلت مخالفة للصناعة النحوية من جهتين، **إحداهما:** إعمال (لا) في المعرفة؛ إذ إنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، ومن شروط إعمالها أنّه يجب أنْ يكون اسمها نكرة، **والأخرى:** أنّ (لا) ليس لها عمل في موجب، وإنّما تعمل في منفي ومعلوم أنّ ما بعد (إلّا) الاستثنائية مخالف لحكم ما قبلها من جهة النفي والإثبات[6]، **والثاني:** المجرور بـ(من) الاستغراقية

(7) ينظر: شرح التسهيل للناظم 371/3، وتوضيح المقاصد والمسالك 1025/2، وشرح الأشموني 405/2.
(1) ينظر: شرح الأشموني 405/2.
(2) ينظر: شرح التصريح 188/2، وحاشية الخضري 477/1..
(3) ينظر: شرح التصريح 187/2، وحاشية الصبان 204/2.
(4) ينظر: البديع في علم العربية 1/ 227، والكناش في فني النحو والصرف 197/1.
(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 57/3.

وهي الزائدة لتأكيد النفي نحو: ما جاءني من أحد إلّا زيد، فلا يجوز البدل من لفظ (أحد)؛ لأنه لو أبدل من لفظه لكان التقدير: ما جاءني إلّا من زيد، وهذا ممّا تأباه الصناعة النحوية للسببين المذكورين آنفا، **والثالث:** الاسم المجرور بـ(الباء) الزائدة لتأكيد النفي نحو: ليس زيد بشيء إلّا شيئًا لا يعبأ به؛ لأنّ (الباء) هنا وضعت دليلًا على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها، و(إلّا) الآتية بعدها مبطلة لعدم الإيجاب، فلو عملت فيما بعدها لاقتضى بقاء نفيها بعدها؛ إذ إنّها لا تعمل إلّا للنفي فيحصل التناقض، **والرابع:** الخبر المنصوب بـ(ما) الحجازية نحو: ما زيد شيئًا إلّا شيء لا يعبأ به؛ لأنّ عملها إنّما كان لأجل النفي، وأداة الاستثناء ناقضة لعدم الإيجاب الذي عملت (ما) لأجله، فلا تقدّر عاملة بعد الإثبات[1].

ومن العلماء من لم يرتضِ هذه التخريجات والتعليلات؛ إذ بدت له غريبة، فاستفهم متعجّبًا: ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف، مع أنّ القاعدة يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع[2]؟!.

أقول إنّ الحكمة من هذه التعليلات في هذه المواضع عدم مخالفة الصناعة النحوية، ولو أنّا استندنا فيها إلى قاعدة يسوغ في الثواني مالا يسوغ في الأوائل لكنّا قد تخلصنا من ورطة ووقعنا في ورطة أشد منها وأنكى مخلصًا وأعسر نجاءً، لما فيها من مخالفة للصناعة النحوية من وجوه عدة بيّناها في المواضع الأربعة المبحوث فيها، لذا أرى أنّ عدم الأخذ بهذه القاعدة في هذه المواضع أولى من الأخذ بها.

ـ البدل من المقترن بـ(أل)أضيفت إليه صفة بـ(أل).

ذكر النحويون في مدوناتهم النحوية فروقًا بين عطف البيان والبدل من جهة الصناعة النحوية، منها أنّ عطف البيان لا يكون مضمرًا، ولا تابعًا لمضمر، ولا يخالف متبوعة في تعريفه وتنكيره، ولا يقع جملة، ولا تابعًا لجملة، ولا يكون فعلًا، ولا تابعًا لفعل، وأنّه ليس على نية إحلاله محل الأوّل وسوى ذلك، بخلاف البدل في ذلك كله[3]، وقرّروا أنّ كلّ ما جاز أنْ يكون عطف بيان جاز أنْ يكون بدلًا نحو: هذا أبو عبد الله زيدٌ، ولا يجوز العكس؛ لأنّ البدل لا يشترط فيه التعريف ولا التنكير ولا المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع، واستثنوا من ذلك حالات، ما يهمنا منها أنْ يكون التابع خاليًا من(أل) والمتبوع بـ(أل)، وقد أضيفت إليه صفة بـ(أل)[4]، نحو قول الشاعر[5]:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا.

فيتعيّن إعراب (بشر) عطف بيان على (البكري)، لا بدلًا منه، وموجبه أنّ البدل في نية تكرار العامل، فوجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع، فيلزم من جعله بدلًا أن تضيف (التّارك) إلى (بشر)، وهو ممتنعٌ؛ لأنّ إضافةَ ما فيه (ألْ) إذا كان ليس مثنًى أو مجموعًا جمع مذكر سالما، إلى اسم عارٍ منها غيرُ جائزة[6].

بيد أنّ فريقًا من النحويين يرى أنّ في امتناع البدل نظرًا؛ لأنّ الحجة التي احتجوا بها يمكن أنْ ترد بأنّه ثانٍ، والثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل[7].

ويبدو لي أنّ هذا الاعتراض من الصحة بمكان؛ والدليل على ذلك أمور، **الأول:** أنّ من العلماء من لم يتقيّد بالشرط المذكور آنفًا ولا غيره، فأجاز إضافة ما فيه (أل) إلى جميع المعارف وأعرب (بشرًا) بدلًا[8]، **والثاني:** أنّ فريقًا من النحويين لم يفرّق بين عطف البيان والبدل، يقول الرضيّ: (وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية 108/2.
(2) ينظر: حاشية الصبان 214/2.
(3) ينظر: مغني اللبيب 593، وشرح الأشموني359/2، .
(4) ينظر: ارتشاف الضرب 1944/4 .
(5) البيت من الوافر، وهو لمرّار الأسديّ في كتاب سيبويه182/1، واللمحة في شرح الملحة 741/2.
(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش273/2، والكناش في فني النحو والصرف 239/1، وشرح ابن عقيل 47/3.
(2) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 425/2، والأشباه والنظائر 441/2.
(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 991/2، وشرح التصريح 150/2.

إلا البدل[1]، لا بل إنّ الدكتور فاضل السامرائي ذهب إلى عدم التفريق بينهما عادًّا التفريق بينهما ضربًا من التعسّف، قال: (والحق فيما أرى أنّ هذا ضرب من التعسّف، ولا أرى عطف البيان إلّا البدل، ولا داعي لادّعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان، وكلّ ما قيل في البدل يمكن أن يقال في البيان وبالعكس، واصطلاح البدل أولى؛ وذلك لتعدد أنواعه)[2]، وأمّا دعوى أنّ البدل على نية تكرار العامل فلا تثبت عند التمحيص في هذا الموضع؛ إذ يمكن أنْ يقال إنّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

ما يتعلق بالنعت.

ـ نعت ما فيه(أل) في النداء.

التزم مكلمو العربية بقواعد وأحكام وأصول نحوية كليّة سمّيت الصناعة النحوية، استنبطها العلماء بالمقاييس من استقراء كلام العرب الفصحاء، وقد صارت ألعاصم من اللحن أو الزلل، والحكم الفصل؛ فبها يُعرف (أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد)[3]، ومن أمثلتها امتناع دخول أداة النداء على ما فيه (أل) في الاختيار، يقول سيبويه: (واعلم أنّه لا يجوز لك أنْ تنادى اسمًا فيه الألف واللام البتة؛ إلّا أنهم قد قالوا: يا الله اغفِر لنا، وذلك من قبل أنّه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف)[4].

واعتل النحويون لذلك المنع بأمور، **أحدها:** أنّ (يا) و(أل) يفيدان التعريف، ولا يجوز أنْ يجتمع على اسم واحد تعريفان؛ لحصول الاستغناء بأحدهما، ومن ثَمّ لا يجوز لك أنْ تقول: يا الرجل تعال[5]، **وثانيها:** أنّ (أل) تفيد تعريف العهد، وهو يتضمن معنى الغَيبة؛ لأنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء لمخاطب حاضر فهما مختلفان في المعنى، فلم يجز الجمع بينهما لتنافي التعريفين[6]، **وثالثها:** أنّ النداء بـ(يا) فيه مدّ الصوت؛ لتنبيه المخاطب، فإذا ما أريد نداء ما فيه(أل) نحو: يا الرجل، فإنّه سيلتقي ساكنان، هما ألف (يا) ولام (أل)، واللسان لا ينطلق بالساكنين محقّقين، فلو حذفنا ألف(يا) لذهب الغرض الذي تفيده (يا) وهو مدّ الصوت ورفعه، لذلك يستعان بوصل يقي ألفها من الحذف وهو (أيّها)[7] نحو قوله ﷻ: **﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾**[الانفطار]، وقول الشاعر[8]:

يَا أَيُّهَا الرجلُ المُعلِّمُ غيرَه هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ.

وعلى الرغم من ثبات هذا الحكم عند النحويين أجازوا (يا زيد الطويل)، على جعل (الطويل) نعتًا للمنادى، مع أنّ الثابت عندهم أنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع؛ لأنّ الصفة والموصوف شيء واحد[9]، فيكون التقدير: يا الطويل، وتكون أداة النداء قد دخلت على ما فيه (أل) وإنْ كان لا يجوز دخولها عليه، للعلل المذكورة آنفًا.

بيد أنّ النحويين لم يقفوا بإزاء هذا المسائل الجزئية مكتوفي الأيدي، وكان لزامًا عليهم أنْ يجدوا لها تعليلًا وتفسيرًا، وإلّا لكان في كلامهم تناقض وحاشاهم من التناقض، لذا استعانوا بقاعدة يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ذلك أنّ المنعوت لمّا جاء أولًا، والنعت جاء ثانيًا، اغتفر ذلك، يقول ابن يعيش: (لأنّ الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل، ألا ترى أنّك تقول: (يا زيدُ الطويلُ)، ولو قلت: (يا الطويل) لم يجز، فاعرفه)[10].

(4) شرح الرضي على الكافية: 379/2.
(5) معاني النحو: 185/3.
(6) الاقتراح في علم أصول النحو: 24.
(7) كتاب سيبويه: 195/2.
(8) ينظر: المقتضب 239/4، وأسرار العربية 217.
(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 335/1، وشرح المفصل لابن يعيش 343/1.
(2) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق 220.
(3) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في شرح شذور الذهب 309 .
(4) ينظر: شرح التسهيل للناظم 69/2، وشرح التصريح على التوضيح229/2، وحاشية الخضري137/2 .
(5) شرح المفصل لابن يعيش: 14/4.

وقد يبدو أنّ القياس هو امتناع: يا زيد الطويل، كما امتنع: يا الطويل، ولكنّه قياس مع الفارق؛ لأنّ المانع من: يا الطويل، إنّما هو اجتماع (يا وأل) لفظًا، وأمّا يا زيد الطويل فهو بمنزلة يا أيّها الرجل، من قبل أنّهما لم يجتمعا لفظًا في الصورتين، وإنّما اجتمعا تقديرًا لا لفظًا فاغتفر ذلك؛ لأنّهما من الثواني.

وخلاصة القول أنّ الأخذ بقاعدة يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل لا غنى عنها في هذا الموضع؛ إذ إنّ التابع (الطويل) لا يجوز إعرابه إلّا نعتًا، وليس ثمة وزَر إلّا الفرار إلى هذه القاعدة، ولولاها لكان هناك مشكل نحوي لا سبيل إلى الخلاص منه البتة.

ـ نعت ما كان نعتًا لـ(أيّ) في النداء.

ذكرنا في المسألة السابقة أنّه إذا ما نودي المعرّف بـ(أل) لم يجز أنْ يُباشَر بأداة النداء، (فلّما لم يكن من أصول كلامهم هذا وآثروا نداء ما فيه اللام توصّلوا إليه بـ(أيّ)، فأوقعوا النداء عليها وجعلوا المقصود بالنداء وصفًا لها، ولهذا ألزم الكلام حرف التنبيه؛ لينبّهوا على هذا الغرض)[1].

وقد أجاز العلماء أنْ تُوصف صفة (أيّ)، نحو قولهم: يا أيّها الرجل ذو الجمة، وقول رؤبة بن العجاج[2]:

يَا أَيُّهَا الجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي لاَ تُوعِدَنِّي حَيَّةً بِالنَّكْزِ

إذ وصفت (أيّ) بمعرفة موصوفة بمضاف إلى معرفة، وهو (ذو الجمة) و(ذو التنزّي)، ومعلوم أنّ العامل في النعت والمنعوت هو هو، فيكون التقدير: يا أيّها ذو الجمة، ويا أيّها ذو التنزّي، ويكون (ذو الجمة) من نعت (أيّ) وهذا ممّا لا تبيحه الصناعة النحوية؛ (لأنّ المبهمة معارف بأنفسها، فلا تكون نعوتها معارف بغيرها؛ لأنّ النعت هو المنعوت في الحقيقة)[3].

وبيان ذلك أنّ (أيّ) في النداء لمّا كانت اسمًا مبهمًا لم يجز أنْ تنعت إلّا بواحد من ثلاثة أشياء، هي اسم الإشارة نحو: يا أيّهذا أقبل، والاسم المعرف بأل الجنسية نحو قول ذي الرّمة[4]:

ألا أيُّها الرَّسْمُ الذِي غَيَّرَ الْبِلَى كَأَنّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ.

والموصول الذي فيه (أل)، نحو قوله ﷻ: ﴿**وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**﴾[الحجر]، وما سوى ذلك مردود لا يقبل البتة؛ إذ إنّه ليس من كلام العرب[5].

ولكنّ السيرافي (ت368هـ) أجاز ذلك بحجة أنّه من الثواني فقال: (وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنّك تقول: يأيّها الرجل ذو الجمّة، فتجعل "ذو الجمّة " نعتًا للرجل ولا يجوز أنْ يقع موقعه...؛ لأنّك لا تقول: يأيّها ذو الجمّة)[6]، وإليه نحا ابن يعيش فكرر قول السيرافي بنصّه[7].

ويبدو أنّ الأوّل لمّا كان محط عناية المتكلّم واهتمامه ومن أجله عقد كلامه وفّى الموضع حقّه، فصار الثاني كأنّه مسكوت عنه، فجاز فيه ما لم يجز في الأول.

ما يتعلق بالتوكيد.

ـ توكيد الضمير المتصل.

ثمة ضمير في العربية، صيغته صيغة ضمير الرفع المنفصل، يسميه البصريون ضمير الفصل؛ لأنّه يفصل بين الخبر والتابع، ويسمّيه الكوفيون ضمير العماد؛ لأنّه يعتمد عليه في بيان معنى الكلام، ومن شروطه أنْ يكون بصيغة المرفوع مطابقًا لما قبله،

(1) المرتجل: 195.
(2) البيت من الرجز، ديوانه 63.
(3) المقتضب: 219/4.
(4) البيت من الطويل، ديوانه 1088/2 .
(5) ينظر: المقاصد الشافية 310/5ــ 318.
(6) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 39/2.
(7) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 275/2.

وأنْ يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، وأنْ يكون بين معرفتين، ويرى جمهور النحويين أنّه لا محل له من الإعراب[1]، وممّا هو منه قوله ﷻ: ﴿**وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[البقرة]، **وقوله:** ﴿**كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ**﴾[المائدة]، وقوله: ﴿**وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ**﴾[الصافات].

ويرى العلماء أنّ ضمير الرفع في مثل هذه الحالة يحتمل أوجهًا إعرابية، ففي نحو قوله ﷻ: ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ**﴾[البقرة]، يجوز أنْ يكون الضمير(أنت) فصلًا لا موضع له من الإعراب، أو في موضع نصب تأكيدًا للكاف، أو في محل رفع مبتدأ[2].

ولكنّ إعرابه توكيدًا يؤدي إلى محذور؛ إذ إنّ العامل في المؤكَّد هو العامل في المؤكِّد، فيكون التقدير: إنّ أنت، وهذا ممّا لا تجيزه الصناعة النحوية.

بيد أنّ البيضاوي (ت685هـ) أجاز ذلك بحجة أنّه من الثواني فقال: (وأنت فصل، وقيل تأكيد للكاف، كما في قولك: مررت بك أنت، وإنْ لم يجز مررت بأنت؛ إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع، ولذلك جاز: يا هذا الرجل، ولم يجز: يا الرجل)[3].

ويبدو واضحًا أنّ التابع خالف المتبوع فخرج عن قاعدة المطابقة، وهي القاعدة العامة التي تحكم علاقة التابع بمتبوعه، وما ذا إلّا استجابة لدواعي الاستعمال التي تتحكم بضوابط اللغة.

نتائج البحث:

بعد هذه الرحلة العلمية في رحاب **(يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل المفهوم والمصاديق)** آن لي أن أسجّل أبرز ما توصل إليه البحث وهو:

- اتّخذ فريق من العلماء قاعدة يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل سبيلًا لحل المشكل في كثير من المسائل النحوية الفرعية.
- إنّما جاز في التابع ما لم يجز في متبوعه في بعض المسائل النحوية الجزئية؛ لأنّ التابع ليس أصلًا في الكلام ولم يعقد من أجله الغرض، لذلك يتسع فيه ما لا يتسع في المتبوع؛ إذ إنّ الاسم بعينه يجوز فيه تابعًا ما لا يجوز فيه لو لم يكن تابعًا.
- تبيّن للباحث أنّ قاعدة يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ليست بمطردة؛ فثمة مواضع إذا ما استند فيها إليها فإنّا نتخلص من ورطة بيد أنّنا نقع في ورطة أشد منها وانكى عسرًا.
- إنّ قاعدة يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل يستند إليها إذا لم يكن ثمة مندوحة عنها، فيكون فيها لمحة من التيسير والتوسع، أو إذا كان في الاستناد إليها خلاص من مشكل نحوي أشد وأنكى ممّا لو لم يستند إليها، فإنْ وجدت مندوحة عنها فالأفضل عدم الأخذ بها.
- إنّ أصل قولهم يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع إنّما هو نابع من استعمال سياقي للغة، فيه فائدة التوسع في إطلاق العبارة، تمكّن المتكلم في التعبير بعيدًا عن سلطة الأوائل، فالمرونة في الثواني أكثر والمسامحة فيها أوسع.
- يجب أنْ يراعى الأصل في الإعراب فيحمل على الموضع إذا ما أُبدل الواقع بعد (إلّا) من اسم لا النافية للجنس، والمجرور بـ(من) الزائدة لتأكيد النفي، والمجرور بـ(الباء) الزائدة في خبر ليس، والخبر المنصوب بـ(ما) الحجازية.

(1) ينظر: مغني اللبيب 641 ــ 645.
(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن 126/1، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 50، والدر المصون 267/1.
(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل 70/1.